إطلالة



جديد «الصحة».. صوّر أشعتك بالموبايل

خالد العرافة
khaled_news@hotmail.com

بداية وقبل كل شيء، نبارك لوكيل وزارة الصحة النشط د.مصطفى رضا تجديد الثقة لدورة جديدة ثانية مدتها 4 سنوات نطمح من خلالها لأن نرى تطورا لخدماتنا الصحية بعيدا عن الشو والتنظير الذي صاحبنا من قبل البعض منذ بداية جائحة كورونا حتى اليوم.

بعد هذه الثقة الغالية يجب على د.مصطفى رضا أن يعيد حساباته من جديد وينظر عن قرب إلى قضايا المواطنين والمشاكل التي يعانون منها بمختلف مرافق وزارة الصحة، وفتح أبوابه للجميع أسوة ببعض الوكلاء الآخرين في وزارات الدولة وتطبيق مبدأ الثواب والعقاب بحق المسؤولين المتقاعسين.

المطلوب كذلك من وكيل وزارة الصحة بعد مرسوم التجديد ومع قرب انتهاء الجائحة أن يخصص يوما في الأسبوع للالتقاء بالمواطنين بشكل مباشر دون وسيط، أو وأسطة تمكنهم من الوصول إلى من يقضي حاجتهم وفق الأطر القانونية.

يجب أن يقابل هذا التجديد أيضا القيام بجولات على المناطق الصحية والمستشفيات للاطلاع عن قرب على المشاكل التي يعاني منها المراجعون وإيجاد الحلول المناسبة والسريعة لها، وعلى سبيل المثال تقصير مواعيد مراجعة العيادات الخارجية والتخصصية وكذلك الحال لمواعيد العمليات والتي بلغ انتظارها حتى 2023، في حين أن الأشعة التشخصية تكون مواعيدها بالأشهر رغم حاجة المريض لها، هذه الأمور لا تحتاج إلى تشكيل لجان وإنما إلى قرار ينظم العمل في تلك الأقسام.

نعلم جيدا أن سياسة الأبواب المغلقة التي يتبعها بعض المسؤولين بالدولة مخالفة تماما لتوجهات القيادة، حفظهم الله، الذين دائما يطالبون بفتح الأبواب وتلمس حاجة المواطنين لأنهم وجدوا أساسا في هذه المناصب للتسهيل على المواطنين وخدمتهم وليس للتضييق عليهم.

هناك أمر آخر لفت انتباهي وحرصت على إيصاله إلى المسؤولين في الصحة من خلال هذه السطور سبق ان تم افتتاح مدينة الجهراء الطبية ذلك الصرح الطبي المعماري الكبير الذي تم تشييده على آخر طراز وبدأ العمل به بشكل رسمي بعد عملية الانتقال الأخيرة، ولكن الطامة الكبرى أن المدينة الطبية لا توجد بها أي لوحات إرشادية تحدد الأقسام أو العيادات أو الصيدليات أو المختبرات في هذا المكان الكبير وإنما تم الاكتفاء بوضع لوحات باجتهادات شخصية شوهت المنظر الجمالي لهذا المكان، والسؤال الذي يطرح نفسه: لماذا لا توجد لوحات ثابتة استدلالية للأقسام وغرف الفحص وعيادات الأطباء؟ هل هناك أسباب فنية تمنع تثبيت اللوحات على حوائط المرفق؟

أتمنى من وكيل الوزارة د.رضا أن يقوم بجولة داخل المدينة ليتأكد بنفسه من هذا الأمر دون الاستعانة بصديق من داخل المستشفى ليشاهد حجم المعاناة التي يعاني منها المراجع لأقسام المستشفى بداية من قسم الطوارئ وانتهاء بالعيادات الخارجية.

أخيرا: رغم الميزانيات الهائلة المخصصة لوزارة الصحة فإن هناك أمرا يحتاج من المسؤولين وعلى رأسهم وزير الصحة ووكيل الوزارة الى التحقق منه، مستشفى البحر منذ أكثر من 3 أعوام يعاني من نقص في أحبار الطابعات، وورق التصوير A4 للأشعة المقطعية الخاصة بالعين، الأمر الذي يلزم جميع المرضى إلى التقاط صور الأشعة عبر الموبايل من خلال شاشة الجهاز وعرضها على الطبيب المعالج رغم عدم دقتها، والطلب منهم كذلك سحب النسخة بمكاتب الطباعة الخاصة لإرفاقها بالملف للمراجعات المقبلة.

المسؤولون في هذا المستشفى كيف يرضون بهذا الشيء، ولماذا لم يحركوا ساكنا رغم الشكاوى المتكررة من قبل المراجعين؟ أتمنى من نواب الأمة أيضا التحقق من هذا الموضوع وإدراجه ضمن الأسئلة البرلمانية لأنه من غير المقبول أن نصل إلى هذه المرحلة من الإهمال وعدم المبالاة في ظل الميزانية الهائلة، التي يقابلها تبذير في الإنفاق، ومنا إلى ممثلي الأمة أنقذوا المراجعين من هذه التخبطات.

استنارة



بقعة حمراء من العالم

حمد حمود الشمري

كنا لا نصدق بعد تفجر النفط تحت أقدامنا أننا سنمر بمعركة بقاء، وأننا سنقف وجها لوجه مقابل الأرض التي أهدتنا أثمن ما نملك اليوم، الأرض ذاتها هي اليوم أشبه بمرجل يطبخنا على نار ليست هادئة.

فرغم الرخاء الذي تعيشه الكويت والذي لم يتعود سكانها على غيره منذ ازدهار الحياة فيها، نجد اليوم درجة الحرارة في ازدياد متسارع وبشكل غريب نتيجة تدخلنا السافر في ميزان المكونات الجغرافية، ففي حين أننا دولة تنعم بشاطئ طولي محترم، فإننا لا نحترم هذه النعمة حين لا نقيم أي اعتبار لأي توازن بيئي متمثل في مساحات خضراء أو سياسة مدروسة للتشجير، في حين أن التلوث البحري، والذي يعد أيضا تهديدا لمصدر غذائي رئيسي مادمنا لسنا بلدا زراعيا، ينبئ بكارثة ليست بأقل من التغير المناخي في درجة الحرارة، هل نحن أمام فرصة للبقاء ونحن نسير على الخطى ذاتها؟

لطالما كان الإنسان يحارب من أجل بقائه، أي لصالح نفسه، أما اليوم فإننا نستعجل بكارثة تقع على رؤوسنا إذا لم نجمع كلمتنا للخلاص، فهل قضايا مثل: التلوث البيئي، أزمة الإطارات، تلوث الجون ونفوق الأسماك السنوي، الحزام الأخضر، سياسة التشجير، وإعادة تدوير المخلفات بكل أشكالها، مطروحة على طاولة حوارنا الجدية بقدر ما نناقش التسويات والمناقصات والتنفيع والترضيات والمجاملات؟ قد يسعفنا الوقت اليوم ولا يسعفنا في المستقبل.

نحن لا ننتظر حتما أن تكون الكويت مساحة حمراء يقتتل فيها الشعور بالأمان والمصالح المادية البحتة، ولا ننتظر ضحايا من الجانبين، جانب متخذ القرار وجانب معني بتطبيقه، الكويت مساحة خضراء بنوايا شعبها الطيب، ورغبة وتنفيذ حكومتها، خضراء بعطائها الذي لم يتوقف حتى في أحلك أزماتها المالية، فلتكن شجرة كل مواطن هي العمل الجاد في اتجاه الحفاظ على أرضه، ودراسة سبل تخضيرها وتعميرها بشكل متوازن مع قوانين الطبيعة.

وتأتي أهمية هذا الموضوع عندما نرى مشاركة سمو ولي العهد الشيخ مشعل الأحمد قبل أيام في قمة «مبادرة الشرق الأوسط الأخضر»، والتي ربما تعتبر أهم قمة إقليمية منذ سنوات طويلة، وكلمته المهمة في هذا المقام بأن «الكويت ستزيد من رقعة التشجير والمحميات وإعادة تأهيل القطاع النفطي والحد من الانبعاثات»، كما أكد سموه «مساندتنا الكاملة لجهود المملكة العربية السعودية وما طرحته من حزمة مبادرات لحماية البيئة».

ونشير هنا إلى امتلاك الكويت قدرات علمية هائلة متمثلة في معهد الكويت للأبحاث العلمية، حيث يضم دائرة خاصة بعلوم البيئة، والتي من الممكن تفعيل توصياتها والأخذ بالدراسات التي كانت تقوم بها طوال السنوات السابقة.

في الختام، إما أن ننظر الى حياتنا هنا كمن يدخل مغارة مليئة بالذهب، يغرف منها ولا يهمه مصيرها، أو أن نراها كما رآها أجدادنا، صحراء صارت حضارة بالجد والاجتهاد.

مساحة للوقت



شركات التأمينات للمتقاعدين!

طارق إدريس

قدمت مؤسسة التأمينات الاجتماعية فكرة تأسيس شركات مساهمة كل عام، شركة استثمارية لاكتتاب المتقاعدين كمخرج لتوزيع نسبة من أرباحها النقدية عليهم لأن ذلك يتعارض مع قانونها الأساسي.

من هنا نحن نؤكد لهذه المؤسسة التي قدرت أرباحها بـ 3 مليارات دينار هذا العام واجتهدت في طرح هذا المخرج القانوني الاستثماري، أين المؤسسة من ذلك الفكر الاقتصادي، وهي تستثمر سنويا منذ تأسيسها بالقطاعات المعمارية والمالية وغيرها لمَ لم تفكر بهذا المخرج الجاد والملائم من أجل المتقاعدين؟!

وعندما طرحت مناقصة مشروع «عناية» للتأمين الصحي على المتقاعدين لماذا لم تفكر بتأسيس شركة استثمارية يستفيد المتقاعدون من أرباحها ومن تداولها بالبورصة الكويتية؟!

نحن نقول هناك شركات ومجموعة أنشطة استثمارية عديدة تساهم المؤسسة فيها بأموال طائلة تعود على خزانتها بالخير الوفير، لماذا لا تطرح كل تلك الأنشطة في شركة واحدة حتى ينتفع منها جموع المتقاعدين؟!

بالطبع المجالات الاستثمارية عديدة ولولا الصحوة الأخيرة التي تمت فيها المطالبة بتوزيع نسبة من أرباح الـ 3 مليارات على المتقاعدين لما تحركت المؤسسة بهذه الأفكار الاستثمارية!

من هنا، نحن نرحب بهذا التوجه لصالح المتقاعدين مع التمنيات بإنشاء شركات استثمار تعنى بالاكتتاب مستقبلا بمشاريع الدولة ذات العائدات والأرباح التي أعلن عنها بمشاريع سياحية كبرى بمنطقة الصبية من مشاريع سياحية وعمرانية واستثمارية وكذلك بالمشروعات السياحية المستقبلية على أن تتولى شركة استثمارات إدارة عائدات أرباح التأمينات المزمع تأسيسها لصالح المتقاعدين ماليا وإداريا وفنيا.

وبما أن هذه الصحوة التي أعلنتها المؤسسة لاتزال «رطبة» لذلك نحن نتمنى ألا تكون طي النسيان وألا تكون أدراج التأمينات محبسا لها غدا أو مستقبلا!

فهل تتحقق أمنيات المتقاعدين وننسى فكرة توزيع عائدات الـ 3 مليارات؟! وكما يقول ويردد أستاذنا الكبير «رحمه الله» محمد مساعد الصالح في نهايات مقالاته «والله من وراء القصد»!

محلك سر



سعادة المستشار!

د.نرمين يوسف الحوطي
Nermin_alhoti@hotmail.com

«وظيفة المستشار ما بين الحروف والأفكار»، ذلك كان عنوان مقالنا الذي نشر في تاريخ 2021/8/11 في جريدة «الأنباء»، كان المقال مقتبسا من مقال «وظيفة المستشار: المهام والسلبيات» للدكتور محمد عبدالله الخازم والذي نشر في جريدة الرياض منذ 20 عاما، وبعد مقالنا بفترة وجيزة نشرت بعض التصريحات لبعض النواب وبعض المسؤولين في دولة الكويت بتقليص عدد المستشارين للوزراء، وأصبح العدد محددا لكل وزير «وايد حلو»، وتوالت التصريحات بذلك الشأن، ووجدنا تصريحات أخرى بعد التقليص بالمطالبة باستبعاد أي أجنبي من قصة «المستشارين» وأن المستشارين للوزراء يقتصرون فقط على الكويتيين «فأهل مكة أدرى بشعابها».. ومن هذا ذاك مازالت قضيتنا محلك سر فيمن هو «سعادة المستشار».

حدد العدد.. وتقلصت.. وتكوتت..

ومن هذا وذاك إلى الآن لم نسمع أو نقرأ عن معايير اختيار المستشار! ففي كل درجة وظيفية أو مسمى علمي أو عملي له معايير إلا «المستشار»! رفقا بنا يا من تمتلكون القرار!

لن أسلط الضوء على جهة معينة، ولن تكون سطورنا من بين كلماتها ما يسلط الضوء على هذا أو ذاك، ولكن نريد أن تحدد معايير ذلك المسمى، فلا يعقل أن يوضع مستشار لا يمتلك درجة البكالوريوس أو الليسانس، لن أقول دكتوراه أو ماجستير فقط على الأقل جامعي يا جماعة الخير! ولا يعقل أن أضع مستشارا تخصصه لا يتماشى مع الوزارة التي سيقوم بتقديم استشاراته لمسؤوليها! ولا يعقل أن أضع مستشارا لديه العديد من المناصب والمهام في جهات أخرى!

حان الوقت لأن توضع معايير لذلك المسمى «سعادة المستشار»: أولها أن يكون جامعيا. وثانيها أن يكون تخصص دراسته متماشيا ومتناغما مع الوزارة التي سيكون مستشارا فيها ويدلي باستشاراته لهيئاتها وإداراتها وموظفيها، وأخيرا وليس بآخر السيرة الذاتية لسعادة المستشار، فبالأمس البعيد كان ذلك المسمى لصفوة ونخبة المجتمع من حيث الشهادة والخبرة العملية والعلمية، أما الآن فقط اكتفينا بالاسم «سعادة المستشار».

مسك الختام:

إذا كنت في حاجة مرسلا
فأرسل حكيما ولا توصه



ألم وأمل



الإنفاق على الصحة بين الواقع والتقديرات

د.هند الشومر

بينما تمثل الصحة الهدف النهائي والأسمى من أهداف التنمية المستدامة، حيث إنها المحرك الفعلي لتحقيق التنمية إلا أن الإنفاق على الصحة لا يتوافق مع ذلك لأن الإنفاق على التسلح والصراعات العديدة يفوق الإنفاق على الصحة في الوقت الذي تعلو فيه أصوات منظمة الأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية بالحديث عن الحق في الصحة ضمن سياق حقوق الإنسان إذ ان اليونيسف تنشر صور العديد من الأطفال الذين يموتون بسبب سوء التغذية الناتج عن الفقر أو أرقام نسب وفيات الأمومة بسبب عدم توافر الإمكانات الصحية للولادة وكذلك فإن عدم وصول التطعيمات الى الأطفال في العديد من البلدان يهدد ما يطلق من شعارات حول حقوق الطفل في الصحة.

وإذا نظرنا إلى ما يصرف على الصحة سواء من الحكومات أو من الأفراد في العديد من الدول مقارنة بما يصرف على التسلح والحروب نجد أرقاما شديدة التواضع أو تقديرات وليست أرقاما موثوقا بها لأن معظم الدول ليس لديها نظم لحساب الإنفاق على الصحة سواء من الميزانيات الحكومية أو من الأفراد أو من مصادر أخرى إذ ان عدم وجود ما يسمى بالحسابات الوطنية للصحة NHA يجعل الأمر لا يخرج عن تقديرات ولا نعرف الحقيقة أو الواقع وأين تصرف موارد الدولة على الصحة وما قد يصلها من مساعدات خارجية.

وهل الإنفاق على الصحة يتسم بالرشادة من خلال تحديد الأولويات وتوجيه الموارد وكم من تقارير وقرارات من منظمة الصحة العالمية تدعو الى إنشاء حسابات وطنية للصحة لأجهزة الدولة المختصة والاستفادة من تلك الحسابات للتخطيط والمتابعة للبرامج الصحية.

ولكن هناك العديد من دول العالم تفتخر بالإنفاق على الحروب والتسلح والدمار بينما يقولون إن الصحة هي قلب التنمية الشاملة وبينما تخلو التقارير الدولية عن بيانات الإنفاق على الصحة في العديد من الدول لعدم اهتمامهم بإنشاء حسابات وطنية للإنفاق على الصحة لأسباب متعددة فيجب على المنظمات الدولية أن تساعد وتدعم الحكومات في هذا التوجه المهم والضروري للتنمية والصحة.

ومن واقع خبرتي كمستشار وطني لإعداد التقارير الوطنية للمنظمات الدولية عن التقدم المحرز لتحقيق هدف التصدي لڤيروس الإيدز فقد عانيت الكثير للحصول على المؤشرات المطلوبة المتعلقة بالإنفاق على الجوانب الوقائية للتصدي للإيدز بسبب تبعثر المعلومات وعدم وجود وحدة أو قسم متخصص في حساب الإنفاق على الصحة وتوزيع البنود على الأبواب المختلفة وكل ذلك كان تحديات تتكرر عند إعداد التقارير الوطنية المطلوبة للمنظمات الدولية.

عز الكلام



لعلهم يفقهون

@Nesaimallewan
Nesaim.alewan@gmail.com
عبير مبارك

ما نشاهده من عنف يقع في الشوارع والأماكن العامة وظواهر الانتحار والقتل، والعنف بين الشباب، والعنف الأسري، التنمر في المدارس، أسلوب التخاطب الفاقد للباقة والأدب والرقي بين ممثلي الأمة وعلى مواقع التواصل الاجتماعي، وعدم تقبل الرأي والرأي الآخر والاختلاف، يتطلب منا زيادة الوعي لدى أفراد المجتمع بأهمية الظهور بالمظهر الحسن بعيدا عن السلوكيات الخاطئة، وهو ما يتطلب إدراك الأسرة والمدرسة ومؤسسات المجتمع أدوارهم المهمة في زيادة وعي المجتمع تجاه مختلف القضايا.

الوعي هو مقياس تطور المجتمعات لأنه يمكننا من إصدار أحكام على التصرفات والسلوكيات الفردية والمجتمعية فنقبله لإيجابيها أو نرفضها لسلبيتها، وهذه الأحكام نابعة من مدى شعور الفرد بمسؤوليته تجاه نفسه والآخرين وحين يتجه الأفراد إلى التعبير عن سلوكياتهم في كل مناحي الحياة تعبيرا إيجابيا، فإنهم بهذا يكونون قد حملوا هم الوعي وسعوا إلى نشره ونجحوا في مقاصدهم.

إن تطوير الوعي يبدأ من الذات أولا وبابه مراقبة الإنسان لنفسه أي مراقبة أفكاره ومشاعره وسلوكه وثقافته وملاحظة تلك الأفكار التي تشعره بالغبطة والحيوية والانفتاح والأفكار التي تسلبه طاقته وتشعره بالضعف أو الألم والاكتئاب والمعاناة والانغلاق على الذات.

الدور الأكبر في تشكيل وخلق وعي وشخصية وثقافة الإنسان على الأسرة ويلي ذلك المدرسة ثم المؤسسات ومنظمات المجتمع المدني والإعلام، لكشف العلل التي تقف وراء ظهور الأزمات الاجتماعية والأخلاقية، ثم الكشف عن مخاطرها على حياة الأفراد والمجتمع، ثم الدولة بشكل عام.

والمشاركة في الحياة السياسية ليست لغوا على مواقع التواصل الاجتماعي، ولا هي أحاديث سطحية في الدواوين وعلى مواقع التواصل، ولا ينبغي أن تقتصر على مشاركة الفيديوهات والمنشورات وكتابة التعليقات على تلك المواقع، بل هي فهم حقيقي لما يجرى من أحداث داخلية سواء اقتصادية أو تنموية ومواكبة الأحداث السياسية في المنطقة وتأثيراتها على الأمن الوطني في الداخل والخارج، وهنا يصبح الالتزام بالسيادة والثوابت الوطنية وتغليب المصلحة الوطنية واجب شرعي ووطني.

تزييف الوعي الفكري والديني من خلال تسطيح العقل وإقصائه وحجبه وراء أستار التقليد والاتباع والسمع والطاعة للتعصب والعصبية، لابد من البيان والتبيين لأصول الخطاب الإسلامي.

القوى الناعمة من المثقفين والمبدعين لهم دور الجسر الواصل بين السلطة والشعوب، وبين مجريات الواقع داخليا وخارجيا وروح الشعوب، لتأثيرهم كأكبر قوة ناعمة مؤثرة على المجتمع تخاطب القلب والعقل معا، وتضع بصمتها المؤثرة سلبا كانت أو إيجابا. لذا فإن المثقف والمبدع الواعي هو صوت الأمم ولسان حال شعوبها والعين التي يرى من خلالها المجتمع ما يحدث في العالم من مجريات وأخطار، بكل أشكالها السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية.

ولهذا فإن الشخص الواعي بمنزلة صمام الأمان لمجتمعه، حين يبصر ويحلل ويوضح الحقائق وينبه وينوه إلى المخاطر، ويصبح أفراد المجتمع أكثر ترابطا وتعاطفا، وقياما بدورهم في التفكير الإيجابي في مجتمعاتهم، وحين يصبح هذا الصمام محصنا بالوعي والأمانة والصدق والإخلاص يبقى المجتمع آمنا من أي مستغل، أو طامع، أو غزو فكري، أو ثقافي يهدم بنيانه ويفتت كيانه. فالمجتمعات والأمم لا تبنى بالتمني والخديعة وإنما تبنى بالإرادة الحقيقة والضمائر التي تدفع للبناء بالعقل والعمل بصدق، ووعي وأمانة وإخلاص.

● **عز الكلام:** الحفاظ على المجتمع والارتقاء به ليست مسؤولية الحكومات وحدها، بينما هي مسؤولية مجتمعية يشترك فيها الفرد مع الجماعة، ولذا مطلوب المساهمة في بناء وتطوير مؤسسات المجتمع المختلفة حتى يصبح المجتمع عصيا على الانتكاس.

صراحة



عادل نايف المزعل
Adel.almezel@gmail.com

(ولكم في الحياة قصاص يا أولي الألباب)

من يوم لآخر يفجع المجتمع الكويتي بجريمة نكراء تهز وجدان كل إنسان غيور على الأمن والأمان في هذا البلد الغالي، فالكويت دائما هي واحة أمن وأمان، ولم تر خلال عهودها السابقة هذا الكم الهائل من الجرائم، فبالأمس القريب فتاة كويتية لم يتجاوز عمرها 15 ربيعا وجدت ميتة في حوش بناية بمنطقة الفنطاس، وعند المعاينة الأولية وجدت الفتاة مضروبة بالرأس عليها من أثر السقوط، وفي حادثة أخرى يتضح أن خلافا أسريا يكشف مقتل واختفاء مواطنة كويتية منذ عام 2016، وكلنا يتذكر الوحش البشري في منطقة السالمية الذي قتل طفلته ذات الأربع سنين ووضع جثتها في «فريزر»، فالأب والأم ـ والعياذ بالله ـ يتعاطيان المخدرات والمؤثرات العقلية، وكذلك الجريمة التي حدثت في أحد المجمعات بسبب «خزة» في العين قتل فيها شاب في مقتبل العمر، وكذلك الجريمة التي قتلت فيها الشابة فرح.

الشباب في سن المراهقة تحدث لهم تغيرات فسيولوجية، وتسمى هذه المرحلة المجنونة لكثرة التغيرات في الجسم، ومن الأسباب كذلك انشغال الوالدين عن أبنائهما، وعدم الجلوس معهم وحل مشاكلهم، وهنا نرى أن وسائل الإعلام سواء كانت المقروءة أو المرئية أو المسموعة وخطباء المساجد، لابد أن يكون لهم دور كبير في نصيحة المجتمع وخاصة فئة الشباب والفراغ القاتل الذي يحصل لهم، ولابد للمدرسة ان يكون لها دور كبير في إبراز الظواهر السلبية، ولابد للوالدين أن يعرفا ما يشاهده الأبناء في التلفاز والهاتف وعن مشاهدة أفلام الإثارة الرخيصة وأفلام العنف، فلنتق الله في أبنائنا فهم الثروة الحقيقية في المجتمع. وكذلك سجوننا التي تتمتع بقدر عال من الرفاهية للمساجين ووسائل التسلية فضلا عن المخدرات التي تصل لهم خفية في السجن، فالذي يردع السجين هو الحرمان من هذه الرفاهية ليشعر بالحسرة والندم على ما اقترفت يداه، ويعرف انه سيقضي العقوبة خلف قضبان حديدية يمارس وراءها الأشغال الشاقة، والذي يردع المجرم هو أن يعرف أن كل من سيتوسط له سينشر اسمه في الصحف ليعرف القاصي والداني الدور الذي يريد أن يلعبه ليفر بجريمته ويجعله يفكر قبل أن يرتكب جريمته.

ولا شك أن تنفيذ العقوبة على مرأى ومسمع الجميع ونقلها عبر التلفاز إلى كل بيت ليشاهد الجميع ما حل بالمجرم نظير جريمته سيسهم في ردع كل من تسول له نفسه الخروج على القانون، وهو يشاهد ما حل بمن سبقه إلى ميدان الجريمة، ولابد من سرعة الفصل في كل القضايا، وهذا مطلب مهم وعاجل، وتكون بعيدة عن مماطلات الدفاع ومحاولاته لاستظهار البراءة ليحصل على البراءة ويفر المجرم بجريمته أو إطالة زمن الدعوة تحية حب وتقدير إلى رجال الداخلية وعلى رأسهم معالي الوزير ومساعدوه على جهودهم الحقيقية وسهرهم على الأمن في الكويت، ويبقى الرادع الحقيقي لكل مجرم هو العقاب الصارم السريع الذي لا تنفع معه واسطة، ولنا في رسولنا الكريم، صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم، أسوة حسنة يوم سرقت المرأة المخزومية وهي من أشراف قريش وخشي أهلها أن يقيم رسولنا الكريم محمد، صلى الله عليه وآله، عليها الحد فاختاروا أسامة بن زيد حبيب رسولنا الكريم ﷺ ليشفع لها ويحدثه في أمرها ويتوسط لها، فماذا قال رسولنا ﷺ لقد غضب وقال «والله لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطع محمد يدها».

نسأل الله أن يحفظ الكويت وأميرها وشعبها والمخلصين عليها من كل مكروه، وأن يعم الأمن والأمان في بلدنا الغالي الكويت، وأسأله سبحانه وتعالى أن تنقشع هذه الغمة ويذهب هذا البلاء عن جميع دول العالم، اللهم آمين.